

المحاسبة المتوسطة

الجزء الأول (١)

الفصل الثاني

الأطر المفاهيمية للتقارير المالية

يعتبر الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) هو مجرد خطة واحدة ممكنة.

كما وأن المعايير المحاسبية للمشروعات الخاصة (ASPE) لها إطار مفاهيمي آخر، وإن كان مشابهاً.

وقد وضع مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة إطاراً آخر.

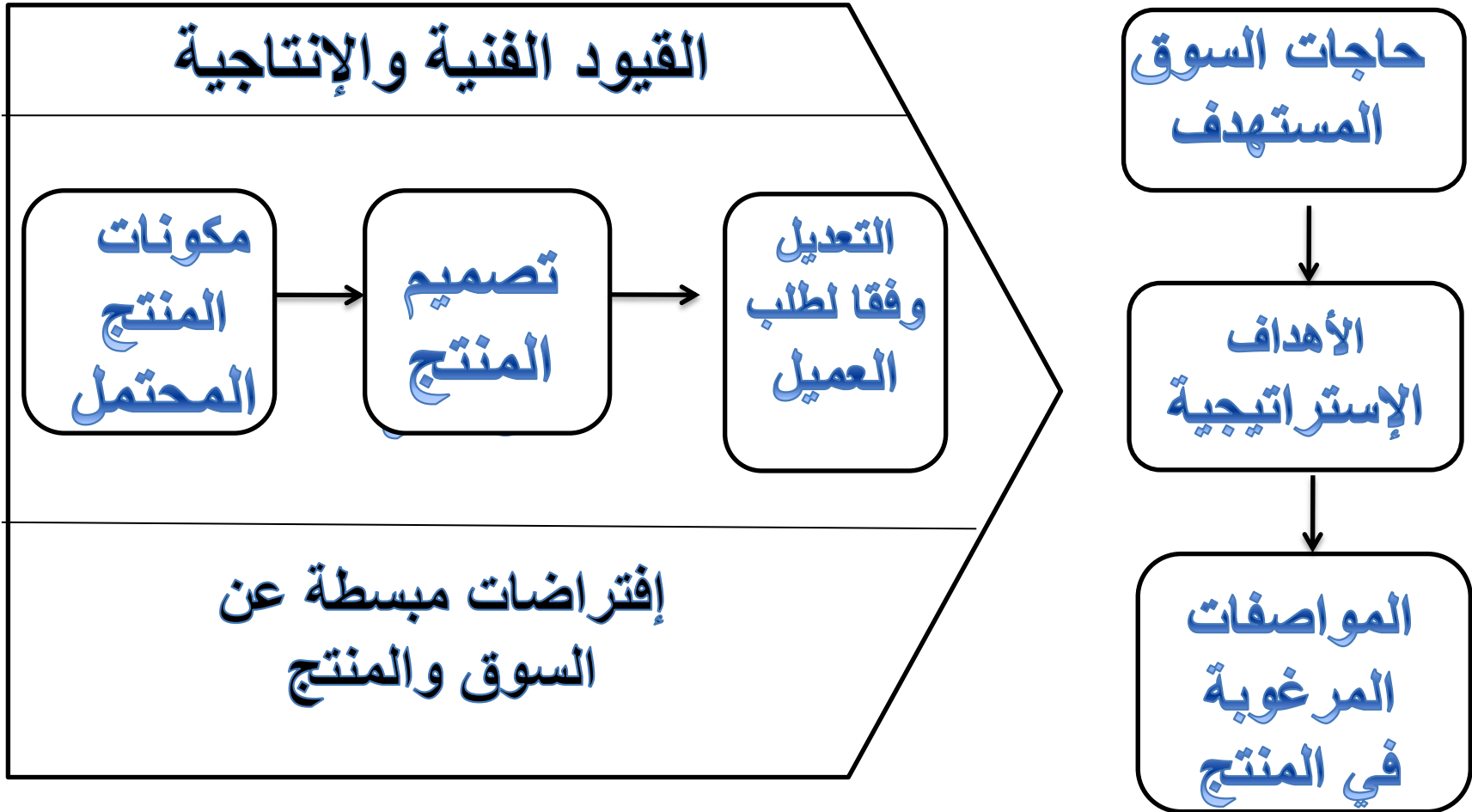
ومثلها في ذلك مثل خطط الأعمال، فإن هذه الأطر تتغير مع الزمن نتيجة تغير الظروف.

- تصور لخطة اعمال مصنع للسيارات

الخطوط العريضة لخطة الأعمال

العرض

الطلب



الملاحظات

- ١- على يمين الشكل تظهر اعتبارات الطلب مع تحديد السوق المستهدف واحتياجات المستهلك ومواصفات المنتج.
- ٢- على يسار الشكل نقاط العرض متجهة لليمين لمقابلة طلب المستهلكين.
- ٣- يحدد مُصنِع السيارات مكونات المنتج التي تلبي احتياجات المستهلكين.
- ٤- لا يمكن تلبية جميع الاحتياجات، ولذلك تؤخذ بعض المكونات فقط في التصميم.
- ٥- وفي ظل تصميم المنتج يمكن تعديل المنتج ليناسب أذواق المستهلكين المختلفة.
- ٦- تحد القيود الفنية والإنتاجية من المواصفات ليكون إنتاج المنتج ممكناً.
- ٧- توضع افتراضات خلال مرحلتي التصميم والتعديل وهي تؤثر في كيف يلبي المنتج احتياجات المستهلكين. وقد وضعت هذه الافتراضات أسفل الشكل لأنها تمثل الأساس للتحليل- وسوف تؤدي الافتراضات الرديئة عادة إلى منتج غير ناجح لا يلبي احتياجات المستهلكين

العرض

الطلب

القيود

عناصر
القوائم
المالية

الاعتراف

القياس

الافتراضات

المستخدمون
واحتياجاتهم
المعلوماتية

الأهداف

الخصائص
النوعية

مكونات الاطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقرير المالي :

اولاً: الطلب

المستخدمون: المستثمرون والمقرضون
والدائنون الاخرون.

الهدف: توفير معلومات مفيدة
لاغراض قرارات الاستثمار ومنح
الاتئمان.

الخصائص النوعية الاساسية

- الملاءمه
- التعبير الصادق
- الخصائص النوعية
المكمله (المعززه)
- القابلية للفهم
- القابلية للمقارنة
- القابلية للتحقق
- الوقتيه

ثانياً: العرض

القيود التكلفة (مقابل المنفعة)

عناصر القوائم

المالية

- الاصول
- الالتزامات
- حقوق
- الملكيه
- الدخل
- الايرادات
- المكاسب
- المصروفات:
- المصروفات
العاديه
- الخسائر

الاعتراف

- التدفقات
المستقبليه
المحتمله
والقابله
للقياس
للموارد
- الاعتراف
بالايرادات

القياس

- التكلفة
التاريخيه
- التكلفة
الجاريه
- القيمه
القابله
للتحقق
- القيمه
الحاليه

الافتراضات: (الاستمرارية/المحافظة على
رأس المال النقدي)

(١-١)-المستخدمون واحتياجاتهم: (الطلب)

١-تركز المعايير الدولية للتقرير المالي على المستثمرين والمقرضون والدائنون الآخرون والمحتملون و وفرت الموارد المالية للمشروع في الماضي ،وتلك التي قد تقرر ذلك في المستقبل.

٢-يشير الأطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقرير المالي الى أن الكثير من المستثمرين والمقرضين ليسوا في وضع يمكنهم من أن يطلبوا من منشأه معينه أن تمدهم بمعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ذات الغرض العام التي تتطلبها التشريعات والجهات المنظمة .

٣-أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي الاداء الاساسية لتخفيض عدم تماثل المعلومات لهؤلاء المستخدمين .

٤-بناءً على ذلك فإن المستثمرين والمقرضين يمثلون المستخدمين الاساسيين للتقارير المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي .

(١-١)-تابع المستخدمون واحتياجاتهم: مبلغ، وتوقيت، وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية:-

تعتمد قرارات الاستثمار والإقراض بدرجة كبيرة على التدفقات النقدية التي يتوقع المستثمر أو المقرض الحصول عليها بالمقارنة بالتدفقات النقدية التي يقدمها المشروع.

حيث تتوقف قيمة هذه التدفقات النقدية من حيث «مبلغ» التدفقات النقدية و «توقيت» حدوثها ودرجة المخاطرة التي تحيط بها «عدم التأكد».

(١-١)-تابع المستخدمون واحتياجاتهم:

معلومات عن موارد الوحدة الاقتصادية والحقوق المترتبة عليها، وأدائها:-

يبين الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقرير المالي
أن مستخدمي التقرير المالي يحتاجون لمعلومات عن:

معلومات عبر أداء
الوحدة بالماضي

يساعد على التنبؤ
بأدائها في المستقبل،
كما أن هناك مقاييس
أخرى لقياس أداء
الوحدة

الحقوق المترتبة
على موارد الوحدة
الاقتصادية

تساعد في تقدير
التدفقات النقدية
المستقبلية
الخارجة

موارد الوحدة
الاقتصادية

تساعد في تقدير
التدفقات النقدية
المستقبلية
الداخلة

(٢-١)-اهداف التقارير المالية: (الطلب)

١-تشير المعايير الدولية للتقرير المالي أن هدف التقارير المالية هو المساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض.

٢-تشير المعايير الدولية الى أن التقارير المالية يجب أن تساعد المستثمرين والمقرضين في اتخاذ قرارات بشأن ما اذا كانوا يستثمرون في، أو يقرضون، الوحدة الاقتصادية محل التقرير ويمكن للمشروع أن يصدر تقارير مالية اخرى لا تعتبر تقارير مالية ذات غرض عام، ولا يلزم أن تتبع تلك التقارير الاطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقرير المالي. على سبيل المثال يمكن للإدارة أن تعد تقارير لأغراض اتخاذ قرارات اداريه محددة.

(١-٣) - «الخصائص النوعية» (الطلب)

ب- خصائص ثانوية

هي الخصائص التي تؤثر في درجة نفعية التقارير المالية وتعتبر خصائص مرغوب فيها وليست ضرورية.

- القابلية للفهم
- القابلية للمقارنة
- القابلية للتحقق
- الوقتية

أ- خصائص أساسية

هي تلك الخصائص التي يجب أن تتوافر في المعلومات كي تكون مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات

- الملائمة
- التعبير الصادق

(١-٣-أ) - «الخصائص الأساسية»

التعبير الصادق

- إلى أي مدى تعكس المعلومات المالية معاملات وموارد المشروع والحقوق المترتبة على تلك الموارد، وهناك ثلاث خصائص تساهم في تحقيق ذلك

الخلو من الخطأ

يجب أن تكون التقارير المالية خالية من الخطأ لزيادة نفعية التقارير

الحيادية

يجب أن تعكس القوائم المالية عناصرها بطريقة محايدة وغير مبالغ فيها

الاكتمال

يجب تتضمن القوائم المالية لفترة معينة جميع المعاملات الهامة نسبياً

الملائمة

- القدرة على التأثير في القرارات الاقتصادية للمستخدمين. وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت لها قيمة توكيدية، أو توفر تغذية عكسية عن الأحداث السابقة، أو لها قيمة تنبؤية بالنتائج المستقبلية.

- ويجب التركيز على مفهوم الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بمعنى أن المعلومات المحاسبية تختلف أهميتها حسب مستخدمي التقارير المالية.

(١-٣-ب) - «الخصائص الثانوية»

الوقتية

-السرعة التي تصبح بها المعلومات متاحة لمتخذي القرارات، وكلما كانت المعلومات قديمة تقل منفعتها لمستخدمي القوائم المالية

القابلية للتحقق

-الدرجة التي يمكن في ظلها أن يتفق أفراد مختلفون على تعبير معين في التقارير المالية. فالتأكيد الوارد في التقارير المالية والذي يمكن التحقق منه بموضوعية، يكون أكثر قابلية للتحقق من الذي لا يمكن التعبير عنه بموضوعية.

القابلية للمقارنة

-تشير إلى المقدرة على مقارنة مجموعة من القوائم المالية بغيرها. ويمكن أن تكون المقارنة بقوائم مالية لنفس المشروع في سنوات مختلفة، أو مع قوائم مالية لمشروعات أخرى.

القابلية للفهم

-إن القوائم المالية يجب أن تكون مفهومة لمستخدميها حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية خاصة الاستثمارية والتمويلية

(١-٢) - عناصر القوائم المالية: (العرض)

<u>عناصر تتعلق بقياس الأداء</u>	<u>عناصر تتعلق بقياس المركز المالي</u>
<p>الدخل: هو زيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق داخل أو زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات ينتج عنه زيادة في حقوق الملكية، بخلاف تلك الناتجة عن الاستثمارات الإضافية للملاك. ويتضمن الدخل كلا من الإيرادات والمكاسب.</p> <p>الإيراد: ينتج من الأنشطة العادية للوحدة الاقتصادية.</p> <p>المكاسب: تعبر عن أي بنود أخرى تقابل تعريف الدخل وقد تنتج أو لا تنتج من الأنشطة العادية.</p>	<p>الأصل: هو مورد تسيطر عليه الوحدة الاقتصادية نتيجة أحداث وقعت في الماضي ويتوقع تدفق منافع مستقبلية منه للوحدة.</p>

(٢-١)-تابع عناصر القوائم المالية: (العرض)

<p>المصرفوفات: هي نقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق خارج أو نقص في الأصول أو تحمل التزامات بما يؤدي إلى نقص في حقوق الملكية، بخلاف النقص الناتج عن التوزيعات للملاك.</p> <p>ويتضمن تعريف المصرفوفات الخسائر وكذلك المصرفوفات التي تتحقق خلال الأنشطة العادية للوحدة الاقتصادية (المصرفوفات العادية).</p>	<p>الالتزام: هو التزام على الوحدة نتيجة أحداث وقعت في الماضي ويتوقع أن يترتب على الوفاء بها تدفق خارج من الموارد الاقتصادية التي تتضمن منافع اقتصادية.</p>
	<p>حقوق الملكية: هي القيمة المتبقية من أصول الوحدة بعد طرح جميع التزاماتها.</p>

ملاحظة:

(١) تركز المعايير الدولية على الأصول والالتزامات، حيث أن حقوق الملكية والدخل والمصروفات يتم تعريفها بدلالة الأصول والالتزامات.

(٢) كما أن الأصول والالتزامات هما صورة عكسية لأحدهما الآخر، حيث أن الأصل يتضمن تدفقاً داخلياً لمنافع اقتصادية في المستقبل، بينما يتضمن الالتزام تدفقاً خارجياً في المستقبل، ويجب أن تنشأ هذه التدفقات المستقبلية من أحداث وقعت في الماضي وليست من عمليات متوقعة.

(٢-٢)-الإعتراف: (العرض)

-تتضمن القوائم المالية كلا من البنود التي يتم الاعتراف بها (إثباتها) في صلب قائمة المركز المالي، أو قائمة الدخل، أو قائمة الدخل الشامل، أو قائمة التدفقات النقدية، أو قائمة رأس المال وكذلك العناصر التي يكتفي بالإفصاح عنها في الإفصاحات المتممة .

-العناصر المحاسبية يتم الاعتراف بها في القوائم المالية إذا كانت التدفقات الداخلة أو الخارجة للموارد محتمل حدوثها و من الممكن قياس مبلغها بطريقة معقولة.

(٢-٣)-القياس: (العرض)

يشير القياس إلى تحديد قيمة المبالغ التي تظهر بالقوائم المالية.

أساس القياس

القيمة الحالية:

هي القيمة المخصصة للتدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة المتوقعة في المستقبل في سياق العمليات العادية للوحدة الاقتصادية.

القيمة القابلة للتحقق:

هي قيمة النقد أو ما يعادله والتي يمكن الحصول عليها من بيع أحد الأصول، ويقابل ذلك بالنسبة للالتزامات ما يطلق عليه قيمة التسوية وهي المبلغ الذي نحتاجه لتسوية التزام معين.

التكلفة الجارية:

هي مبلغ النقد أو ما يعادله والذي يتم دفعه لشراء أصل - أو الذي يتم دفعه لتسوية التزام- في الحاضر.

التكلفة التاريخية:

هي أساس القياس المعتاد، وتعتبر عن المبلغ النقدي أو ما يعادله الذي تم دفعه أو استلامه في عملية معينة.

(٢-٤) - القيود: (العرض)

عرض العمليات الحسابية يجب أن يخضع لاعتبارات التكلفة والمنفعة، أي أن تكلفة التقرير عن معلومات مالية يجب ألا تتجاوز المنفعة المتوقعة من استخدام تلك المعلومات.

(٢-٥) - الإفتراضات : (العرض)

الافتراضات هي تعميمات مبسطة عن الواقع العملي والتي تكون مناسبة في معظم الحالات.

المحافظة على رأس المال النقدي

وهو افتراض بأن الوحدة تحتاج أن يكون لديها موارد قيمتها في نهاية الفترة كما كانت في بدايتها للحفاظ على طاقتها التشغيلية . وتمثل أي مبالغ تزيد عن ما يلزم للحفاظ على رأس المال النقدي أرباحاً

الاستمرارية

يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن الوحدة التي يتم التقرير عنها مستمرة في عملياتها في المستقبل المنظور. وهذا يتفق تماماً مع مقياس الاستحقاق لقياس الدخل.

وضع المعايير:

وضع المعايير دولياً:-

تعتبر المعايير الدولية للتقرير المالي معايير صدرت عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) وهي جهة مستقلة مقرها مدينة لندن بإنجلترا ويتضمن ممثلين لعدد كبير من الدول. ويبلغ عدد اعضاء مجلس المعايير الدولية ١٤ عضواً.